

## اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٢ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠١٣

### المسائل الإقليمية: الشرق الأوسط

#### ورقة عمل مقدمة من مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية\*

١ - تؤكد مجددا مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن المعاهدة تعترف بحق أي مجموعة من الدول في إبرام معاهدات إقليمية من أجل ضمان عدم وجود أية أسلحة نووية إطلاقا في إقليم كل منها، مما تعتبره المجموعة مساهمة في القضاء التام على الأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن المجموعة تعتقد اعتقادا راسخا بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ليس بديلا عن الالتزامات القانونية والتعهدات القاطعة من الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء التام على الأسلحة النووية. وترحب المجموعة كذلك بالجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع المناطق الإقليمية في العالم، وهي في هذا الصدد تؤيد بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٢ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أهمية القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها، والذي أكد من جديد على أهمية التأكيد بتحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة. وتشير المجموعة إلى أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ أكد من جديد أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع

\* صدرت دون تحرير رسمي.



جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقاً لهدف انضمام جميع الدول في الشرق الأوسط إلى المعاهدة.

٣ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة علاوة على ذلك أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ جدد التأكيد أيضاً على أهمية القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، وأشار إلى تأكيد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ لأهداف وغايات ذلك القرار. وأكد المؤتمر أيضاً أن القرار سيظل سارياً حتى يتم تحقيق تلك الأهداف والغايات، وأن القرار يشكل عنصراً أساسياً من نتائج مؤتمر عام ١٩٩٥ ومن الأساس الذي يقوم عليه تمديد المعاهدة في عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى دون تصويت. وتشير المجموعة أيضاً إلى أن الدول الأطراف جددت في المؤتمر عزمها على القيام، منفردة ومجموعة، بجميع التدابير اللازمة التي تهدف إلى تنفيذه على وجه السرعة.

٤ - وتشير كذلك مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، بإحاطته علماً بتأكيد الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لالتزامها بالتنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، أشار إلى تأكيد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ على أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإحضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحدد المؤتمر أيضاً التأكيد على الضرورة الملحة لتحقيق عالمية المعاهدة وأهمية ذلك، ودعا جميع دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى الانضمام إليها بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، وذلك لتحقيق عالميتها في وقت مبكر.

٥ - وفي هذا السياق، ترحب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة باعتماد خطة عمل تفصيلية لمنطقة الشرق الأوسط بتوافق الآراء، ولا سيما تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط الوارد في استنتاجات وتوصيات إجراءات المتابعة التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وتحت الأمين العام والجهات المشاركة في تقديم قرار عام ١٩٩٥ على الدعوة إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، بالتشاور مع دول المنطقة، تحضره جميع دول الشرق الأوسط ويتناول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وعلى بذل قصارى الجهد لضمان نجاح ذلك المؤتمر<sup>(١)</sup>. ومع الإشارة إلى أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ أكد على أهمية القيام بعملية تؤدي إلى التنفيذ الكامل لأهداف قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، تشدد المجموعة على أهمية

(١) المشاركة في المؤتمر لا يراد بها أن تمثل تعريفاً لـ "الشرق الأوسط"، إلا لغرض إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

قيام جميع الأطراف المعنية بالتنفيذ الكامل لخطة العمل ومشاركتها الفعالة والبناءة لإتاحة الفرصة لنجاح المؤتمر في التوصل إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

٦ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها البالغ إزاء التأخير في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وتحث الجهات الثلاث المشاركة في تقديم القرار على الوفاء بمسؤولياتها في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه بالكامل ودون مزيد من التأخير.

٧ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها الشديد لعدم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بانضمام إسرائيل إلى المعاهدة، وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وللتأخر في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وكلها أهداف وأولويات تم التشديد عليها في مؤتمرات استعراض المعاهدة في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

٨ - وما زالت مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تشعر بقلق بالغ من البيان الذي أدلى به رئيس وزراء إسرائيل السابق في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، واعترف فيه علنا بامتلاك إسرائيل للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة مجددا استمرار صلاحية البيان الصادر عن مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز بشأن هذا الموضوع على النحو الوارد في الوثيقة NPT/CONF.2010/PC.I/19.

٩ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها الكبير إزاء حيازة إسرائيل لقدرات نووية، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا ومستمرا لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى، وتدين إسرائيل لاستمرارها في تطوير الترسانات النووية وتخزينها. وتحدد المجموعة أيضا التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة تشهد خللا هائلا ومستمرا في توازن القدرات العسكرية، ولا سيما من خلال امتلاك الأسلحة النووية، مما يسمح لطرف واحد بأن يهدد بلدان الجوار والمنطقة، ومما يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

١٠ - وتطالب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بأن تقوم إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم يعلن عزمه القيام بذلك، بالتخلي عن حيازة الأسلحة النووية، والانضمام إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، وذلك دون أي شروط مسبقة أو مزيد من التأخير، وأن تقوم بإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لقرار مجلس الأمن

٤٨٧ (١٩٨١) وأن تقوم بجميع أنشطتها النووية على نحو يتوافق تماما مع نظام عدم الانتشار، تحقيقا لهدف الانضمام العالمي إلى المعاهدة، ولا سيما في الشرق الأوسط.

١١ - وتؤكد مجددا مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، وفقا لالتزاماتها القانونية بموجب المادة الأولى من المعاهدة، يجب أن تتعهد رسميا بعدم نقل الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو نقل السيطرة على تلك الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى إسرائيل، وأن تتعهد أيضا بعدم القيام بأي وسيلة، بمساعدة إسرائيل أو تشجيعها أو حثها على صنع أو اقتناء أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو على السيطرة على تلك الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة تحت أي ظرف من الظروف.

١٢ - وتعلن مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة، وفقا للمعاهدة، التزامها بالحظر الفعلي لنقل جميع المعدات أو المعلومات أو المواد والمرافق أو الموارد أو الأجهزة ذات الصلة بالأنشطة النووية وحظر تقديم الخبرة أو أي نوع من المساعدة في المجالات النووية أو العلمية أو التكنولوجية إلى إسرائيل طالما بقيت غير طرف في المعاهدة ولم تخضع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٣ - وتدعو أيضا مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى فرض حظر تام وكامل، على قيام أي دولة بنقل كل ما يتصل بالأنشطة النووية من معدات أو معلومات أو مواد ومرافق أو موارد أو أجهزة إلى إسرائيل وحظر تقديم المساعدة إليها في المجالات العلمية أو التكنولوجية المتصلة بالأنشطة النووية. وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء استمرار وصول العلماء الإسرائيليين إلى المرافق النووية لإحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية، الأمر الذي يمكن أن تكون له انعكاسات سلبية خطيرة على الأمن في المنطقة وعلى موثوقية نظام عدم الانتشار العالمي.

١٤ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مرة أخرى عزمها على التعاون الكامل وعلى بذل قصارى جهدها بغية كفالة التعجيل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١٥ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن اللجنة التحضيرية ينبغي أن تركز إلى حد بعيد على منطقة الشرق الأوسط من خلال تكريس وقت كاف ضمن الجدول الزمني الإرشادي، لإعطاء جميع المتحدثين الفرصة الكاملة للمشاركة في مناقشة موضوعية. وتشير المجموعة كذلك إلى أن مؤتمري الاستعراض لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ نصّا على أنه ينبغي لجميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة

للأسلحة النووية، ودول منطقة الشرق الأوسط وغيرها من الدول المهتمة بالأمر، أن تقدم تقارير من خلال الأمانة العامة إلى رئيس المؤتمر الاستعراضي، وكذلك إلى رؤساء اجتماعات لجنته التحضيرية، عن الخطوات التي اتخذتها لتشجيع إنشاء تلك المنطقة وتحقيق أهداف وغايات قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وتشير المجموعة كذلك إلى أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ طلب من الميسر أن يقدم تقريرا إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ واجتماعات لجنته التحضيرية.

١٦ - ولذلك، فإن مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تشدد على أهمية قيام جميع الدول الأطراف في المعاهدة بتقديم التقارير المطلوبة، ولا سيما الجهات المشاركة في تقديم قرار عام ١٩٩٥، وكذلك ميسر مؤتمر عام ٢٠١٢. ومن الضروري للغاية أن تجري الدورات المتعاقبة للجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥ مناقشات موضوعية بشأن التقارير المذكورة أعلاه، وأن تقيم الوفاء بالالتزامات في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، على النحو الوارد في الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

١٧ - وعلاوة على ذلك، تطالب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بإنشاء هيئة فرعية تابعة للجنة الرئيسية الثانية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، وذلك لتقييم تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها، وأكدته من جديد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات متابعة نتائج المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠.

١٨ - وتدعو مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى إنشاء لجنة دائمة مكونة من أعضاء مكتب المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، للقيام في ما بين الدورات بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي بشأن انضمام إسرائيل سريعا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ ولجنته التحضيرية.

١٩ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة، على النحو الذي نص عليه بوضوح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، على أن يعقد بحلول عام ٢٠١٢ المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وفي الدورة الأولى التي عقدتها اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٢، حذرت المجموعة من أن أي تأخير في عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ من شأنه أن يهدد بشكل خطير التنفيذ

الشامل للاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة، وأن يمثل انتكاسة كبيرة في هذا الصدد. وبالمثل، أكدت المجموعة أن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وعقد مؤتمر ناجح لعام ٢٠١٢ هما جزءان أساسيان لا يتجزآن من تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات متابعة نتائج المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠ الصادرة بتوافق الآراء.

٢٠ - وتشدد أيضا مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة، كما فعلت في الدورة الأولى للجنة التحضيرية، على المسؤولية الموكلة إلى الأمين العام، وعلى الالتزامات والمسؤولية الخاصة الملقاة على عاتق المشاركين في تقديم قرار عام ١٩٩٥ بشأن عقد مؤتمر عام ٢٠١٢، وتدعوهم وفقا لذلك إلى تسريع الجهود التي يبذلونها لضمان عقد مؤتمر ناجح في عام ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، تدعو المجموعة الميسر إلى بذل قصارى جهده لإجراء المشاورات والتنسيق بشكل أكثر كثافة وانتظاما مع جميع دول المنطقة بشأن جميع جوانب مؤتمر عام ٢٠١٢، بحيث تبدأ في وقت مبكر قبل موعد انعقاده.

٢١ - وتشدد مرة أخرى مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية لتنفيذ القرار، ولا سيما الالتزامات والتعهدات الصادرة عن الدول الثلاث الودية للمعاهدة والتي شاركت في تقديم قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، ترى المجموعة أن تنفيذ الخطوات العملية التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط يعدُّ مسؤولية جماعية، لأن الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات متابعة نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ نصت بوضوح على أن الدول الأطراف تجدد عزمها على القيام، منفردة ومجمعة، بجميع التدابير اللازمة الرامية إلى تنفيذه على الفور، وشددت أيضا على تأكيد الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لالتزامها بالتنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

٢٢ - وبينما تقدّر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة التعامل البناء وردود الفعل الإيجابية من جميع البلدان العربية وجمهورية إيران الإسلامية، إزاء المؤتمر، بما في ذلك إعلان استعدادها للمشاركة في المؤتمر، فهي تستنكر استمرار إسرائيل في تقويض فرص انعقاد المؤتمر بعدم إعلان نية مشاركتها فيه.

٢٣ - وعلى الرغم من تقدير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة للجهود التي يبذلها الميسر، السيد جاكو لاجافا، وكذلك فنلندا، الحكومة المضيفة لمؤتمر عام ٢٠١٢، فهي تعرب عن خيبة أملها العميقة لعدم انعقاد المؤتمر في عام ٢٠١٢ على النحو المقرر.

ويتناقض الفشل في عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ مع الاتفاق الجماعي للدول الأطراف الوارد في "الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة" التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠ ومع نص وروح قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، ويمثل انتهاكا لها. وعلاوة على ذلك، ترفض المجموعة بشدة العقوبات المزعومة التي ذكر القائمون على المؤتمر أنها تحول دون عقده في الموعد المحدد، وتعرب عن قلقها الشديد لانعقاد اجتماع الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٥، بينما لم يعقد المؤتمر بعد.

٢٤ - وتحت مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة الجهات القائمة على المؤتمر - وهي الأمين العام للأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والاتحاد الروسي - على أن تقوم وفقا للولاية الموكلة إليها في الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة، التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠، بالدعوة إلى انعقاد المؤتمر دون مزيد من التأخير، وذلك لتجنب أي انعكاسات سلبية على مصداقية المعاهدة، وعملية استعراضها عام ٢٠١٥، وعلى نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار برمته. وتدعو المجموعة الميسر إلى تكثيف المشاورات التي يجريها في جميع العواصم في المنطقة وإلى بذل أقصى جهده لتحقيق تلك الغاية.

٢٥ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن الجهود التي يبذلها القائمون على المؤتمر والميسر، في ما يتصل بالمؤتمر، ينبغي أن يضطلع بها وفقا للولاية الواردة في "الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة" التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠، وينبغي أن تركز على عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠١٣، وعلى سعي القائمين على المؤتمر والميسر للحصول مسبقا على تأكيدات ذات مصداقية فيما يتعلق بالمشاركة غير المشروطة لإسرائيل، وهي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم يعلن عن مشاركته في المؤتمر.

٢٦ - وتؤكد مجددا مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على ضرورة الإسراع بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة المعتمدة بتوافق الآراء. وترى المجموعة أيضا أن المؤتمر ينبغي أن يؤدي، دون مزيد من التأخير، إلى انضمام جميع الدول في الشرق الأوسط إلى المعاهدة وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وإلى المحافظة على مصداقية المعاهدة.

٢٧ - وتعد مجموعة دول الانحياز الأطراف في المعاهدة عزمها، كمسألة ذات أولوية عالية، على مواصلة السعي إلى تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، والفرع "رابعاً"، من "الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة" للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، تحث المجموعة جميع الدول الأطراف، في الدورة الحالية للجنة التحضيرية، إلى تحمل مسؤولياتها من أجل منع المزيد من الانعكاسات السلبية الناجمة عن عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، والفرع "رابعاً"، بما في ذلك عقد المؤتمر وفقاً للتكليف الصادر عن المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠.